

دراسة نظرية عن المناطق الحرة (مشروع منطقة بلارة)

منور أوسيرير - جامعة بومرداس

منطقة جبل طارق (1704) ومنطقة سنغافورة 1819 ومنطقة هونغ كونغ 1842 وقد عملت هذه المناطق على ممارسة أنشطة إعادة التصدير ، تمون الشحن وإقامة المخازن الخاصة بذلك . ومع النصف الثاني من القرن 19 وبداية القرن 20 بدأت فكرة الموانئ الحرة تنمو بسرعة في أوروبا ، وبعد الحرب العالمية الثانية عندما أخذت التجارة الدولية في النمو مرة أخرى بخطى سريعة في المواقع الاستراتيجية الهامة على خطوط التجارة العالمية وكان الاستخدام الغالب للمناطق الحرة في هذا الوقت في شكل مراكز للتخزين وإعادة التصدير⁽³⁾

ومن الأمثلة الناجحة للمناطق الحرة خلال هذه الفترة منطقة كولون في بنما وفي أواخر الخمسينات وبداية الستينات بدأ ظهور شكل جديد من أشكال المناطق الحرة التجارية لا يعتمد على النشاط التجاري فحسب بل يعتمد على الصناعات التصديرية أي أنه يتم لتخطيط الاجتذاب جزء من تدفقات الاستثمارات الدولية للاستثمار الصناعي في البلد المضيف.

وقد بدأت المنطقة الحرة في شانون SHANON بايرلندا عام 1959 في تغيير النمط السائد للمناطق الحرة التجارية في العالم من النشاط التجاري للنشاط الصناعي حيث ركزت على إنشاء المشروعات الصناعية والتي يمكن أن تستوعب أعدادا كبيرة من العمالة وتعمل على صادرات الدولة إلى العالم الخارجي . وخلال الستينات وبداية السبعينات بدأت عدة دول في تنفيذ فكرة إنشاء مناطق تصدير صناعية بغية قيام قطاع تصديري متقدم بها ، ومن أمثلة المناطق الحرة التي قامت في هذه الفترة : باتان BATAAN الفلبين ، ماسان MASAN و اليابان ليباس BAYAN LEPAS ماليزيا ، كما قامت بعض الدول بإنشاء مناطق حرة لتخدم المهدفين في نفس الوقت لتكون مناطق حرة تجارية وصناعية مثل المناطق الحرة المصرية .

فالمناطق الحرة تطورت عبر الزمن وتطورت طبيعة عملها فالمناطق الحرة للتصدير " للصادرات " تمثل في الوقت الراهن النمط السائد للمناطق الحرة .

ويقدر عدد المناطق الاقتصادية الحرة في العالم بحوالي 1900 منطقة اقتصادية حرة⁽⁴⁾

ويقع تطور فكرة التخصص في إنشاء المناطق الحرة تطورا مهما من حيث⁽⁵⁾ :

أ-نوعية النشاط والغرض :

ملخص : من خلال عرضنا للتطور التاريخي للمناطق الحرة ومفهومها وتحديد أهم أشكالاتها وأهداف إقامتها وذكر مقومات نجاحها يمكن القول أن :

الاتجاه الحالي هو إقامة مناطق التصدير الصناعية الحرة ، وضرورة خلق مناخ من الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لجذب الاستثمارات الوطنية الهاربة والأجنبية بما يحقق العديد من المنافع للاقتصاد المحلي مع إيجاد الرؤية الواضحة و المستقبلية لتكييف الاقتصاد الجزائري مع المعطيات الاقتصادية الراهنة .

الكلمات المفتاح: المناطق الحرة ، بيان المدخلات والمخرجات العوامل المتحركة ، منطقة بلارة .

تمهيد : تسعى معظم الدول العالم إلى جلب الاستثمارات وبعبارها محركا ديناميكيا لاقتصادياتها ، فقيام المناطق الحرة يعد عاملا من العوامل التي تلجأ إليها الدول وخاصة النامية لجذب وتشجيع الاستثمارات الأجنبية والوطنية الهاربة وذلك لما تقدمه تلك المناطق من تسهيلات وامتيازات كالحوافز الضريبية والجمركية وعماله رخيصة نسبيا يمكن الشركات المستثمرة في زيادة قدرتها التنافسية ومن ثم تحقيق عائد أكبر لها⁽¹⁾ فزيادة أعداد المناطق الحرة في مختلف دول المعمورة إحدى الظواهر التي سدة انتباه الباحثين والدارسين الاقتصاديين المتخصصين حول دوافع وأثار هذه المناطق وبين إمكانية التقدم الاقتصادي للدولة المنشئة لها .

أولا : تاريخ المناطق الحرة :⁽²⁾

منذ زمن نشأت المناطق الحرة لجلب جزء من حجم التجارة الدولية وتاريخيا ترجع فكرة المناطق الحرة إلى نحو ألفي عام مضت منذ عصر الإمبراطورية الرومانية وكانت أول منطقة حرة معروفة هي جزر DELOS في بحر إيجا حيث كانت تطبق فكرة إعادة الشحن والتخزين وإعادة التصدير للبضائع العابرة لحدود الإمبراطورية .

واعتمدت الدول الواقعة في حوض البحر الأبيض المتوسط على النشاط التجاري مستخدمة نظام المناطق الحرة في العصور الوسطى ، ومع ظهور المستعمرات قامت الدول الأوروبية بإنشاء مناطق صغيرة لها في المدن ذات الموانئ لتسهيل انتقال التجارة بينها وبين مستعمراتها ومن أمثلة المناطق الحرة التي أقيمت في تلك الفترة .

وتقام بغرض تحقيق أهداف معينة للدول المضيفة في إطار الحطة العامة والأولويات التي تسعى الدول لتحقيقها وتدعيمها لما أوردناه نورد الشكل الذي يبين أنواع العلاقات التي تنشأ نتيجة لقيام المنطقة الحرة

النوع الأول : يضم العلاقات التي تتم داخل المنطقة والأحكام التي تطبق بها .

النوع الثاني : يضم العلاقات التي تتم بين المنطقة الحرة والعالم الخارجي متمثلة خصوصا في الصادرات والواردات و الإجراءات والأحكام المطبقة على حركة البضائع.

النوع الثالث : فهو خاص بالعلاقة بين اقتصاد الدولة المضيفة والمنطقة الحرة كصادرات السلع المحلية للمنطقة الحرة والإجراءات والقواعد المطبقة على السلع الوطنية المصدرة للمنطقة الحرة و يبين الشكل البياني أدناه أنواع هذه العلاقات.

ثالثا : أنواع المناطق الحرة :

عرف العالم على مر العصور عدة أنواع مختلفة من المناطق الحرة وتعددت مسميات طبقا للأهداف التي يرمى تحقيقها من إنشائها وتمثل هذه المسميات في الأتي^(٦):

- 1- المناطق الحرة بالموانئ البحرية.
- 2- المناطق الحرة بالموانئ الجوية.
- 3- مناطق التجارة الحرة .
- 4- مناطق الاستثمار " مناطق المؤسسات "
- 5- المناطق المصرفية الحرة.
- 6- المناطق الصناعية العلمية .
- 7- المناطق التصدير الصناعية الحرة.
- 8- مناطق التخزين -الإيداع الجمركي -
- 9- مناطق التجارة العابرة.
- 10- مناطق الحرة العامة.
- 11- مناطق الحرة الخاصة.
- 12- المدن الحرة.
- 13-النقط الحرة.
- 14- مناطق التجارة الخارجية.
- 15- المناطق الحرة للتأمينات.

أ- من حيث الموقع والمساحة :

وهنا نجد 3 أنواع رئيسية وهي :

- 1- المناطق الحرة الخاصة : وتكون مقصورة على مشروع واد لأغراض التخزين صناعية أو لأي عمليات أخرى.
- 2- المناطق الحرة العامة : وتضم ما يلي :

1- 2 : المناطق الحرة التي تنشأ داخل الدوائر الجمركية في الموانئ البحرية والجوية والمنافذ البرية

فبعد أن كانت مجرد منطقة تمنح فيها المشروعات التجارية بعض الامتيازات بغرض تنشيط التجارة العابرة أصبحت مناطق تمارس فيها عمليات مختلفة من التخزين والتصنيع البسيط إلى التصنيع الثقيل فضلا عن أنشطة الخدمات وكذلك من الإنشاء بغرض خدمة المصالح الأجنبية للدول الاستعمارية إلى كونها أداة من أدوات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية .

ب- الموقع :

فبعد أن كانت تتخذ مواقعها بالقرب من أو داخل الموانئ البحرية أصبحت تتخذ مواقعها بالقرب من الموانئ الجوية أو داخل البلاد لتعمير المناطق النائية وتنميتها .

ج- المساحة : فبعد أن كانت تقام على مساحات محدودة أصبحت تقام على مساحات شاسعة بل أصبحت تشمل مدن أو موانئ بأكملها وهكذا اتخذت المناطق الحرة شكلها الحديث في الآونة الأخير " العقدين الماضيين " فأصبحت مناطق تصدير صناعية .

ثانيا : مفهوم المناطق الحرة وتعريفها :

المتأمل والمتعمق في التشريعات والنظم المختلفة التي تنظم أسلوب العمل بالمناطق الحرة في العالم نجد أنها لم تضع تعريفا محددًا للمنطقة الحرة و إنما وضعت تحديدا لحدود المنطقة أو لإجراءات والتنظيمات الجمركية التي يخضع لها نظام العمل بداخل المنطقة أو تعيين مجالات النشاط الذي من الممكن ممارسته داخل حدود تلك المناطق وكما تعددت التعاريف باختلاف الأهداف " السياسية والاجتماعية والاقتصادية " بكل دولة فتطورت المناطق بتطور طبيعة الأنشطة الجارية فيها فهي شكل من أشكال الاستثمار الوطني والأجنبي وتعتبر جمركيا امتدادا للخارج إلا أنها تخضع للسيادة الوطنية من جهة النظر السياسية .

ويعرف البعض المنطقة الحرة في تعريف مبسط بأنها " جزء أراضي الدولة تسمح فيها بعمليات تجارية وصناعية وحالية مع دول العالم متحررة من قيود الجمارك والاستيراد والتصدير والنقد ومن هنا كان تسميتها منطقة حرة " (6)

وهي " المساحة المقلقة تحت الحراسة حيث تخزن بها البضائع سواء كانت تلك المساحة في ميناء بحري أو جوي أو كان داخلي أو على الساحل حيث ترد إليها البضائع ذات الأصل الأجنبي بقصد إعادة التصدير أو العرض أو إدخال بعض عمليات إضافية عليها " (7)

فالمنطقة الحرة هي مجال جغرافي حدوده واضحة ومداخلها مراقبة جمركيا وتمتع السلع القادمة إليها من الخارج بالحرية دون الخضوع للحقوق الجمركية أو الضريبية ما عدا الممنوعة قانونيا

- 3-قيام المشروعات الإنتاجية التي تعمل على سد احتياجات الاستهلاك المحلي بدلا من الواردات لكل من السلع الاستهلاكية و الإنتاجية .
 - 4-استقطاب و جذب رؤوس الأموال الأجنبية و التي تجلب معها التقنيات الحديثة في الإنتاج و الإدارة.
 - 5-المساهمة في تنشيط حركة التجارة الداخلية و الخارجية .
 - 6-الحد من مشكلة الضغط السكاني عن بعض المدن الكبيرة .
 - 7-تعمير و تنمية بعض الجهات و الأقاليم أو زيادة النمو الحضري لبعض الجهات المتخلفة نسبيا من أجل إيجاد نوع من التوازن الاجتماعي و الاقتصادي بينها و بين الأقاليم الأخرى .
 - 8-إيجاد و خلق فرص عمالة جديدة ، و رفع مستوى المهارات الفنية و الإدارية بما تستحدثه مشروعات المناطق الحرة من معرفة فنية حديثة و تكنولوجيا متطورة و الحد من مشكلة البطالة .
 - 9-جذب مشروعات التكامل الخلفي و إيجاد الترابطات الأمامية مع قطاعي الاقتصاد المحلي .
 - 10-زيادة الدخل الوطني وإعادة توزيعه و زيادة التكوين الرأسمالي الصافي و سد الفجوة بين الادخار و الاستثمار .
 - 11- إيجاد صناعة منتجة تكون نموذج للصناعة المحلية التي تحاول الالتحاق بالسوق الخارجية.
 - 12-إيجاد معارف جديدة تصهر في مهارة المؤسسات الوطنية أي أساليب التسيير و التقنيات المالية و التسويق، كل هذا من أجل تحسين الكيان الاقتصادي ...
- وبصفة عامة تهدف الدولة من إقامة المناطق الحرة إلى التنمية الاقتصادية و يعتمد تحقيق هذه الأهداف على قدرة المناطق على جلب المؤسسات إليها على نوعية المؤسسات المستقطبة و طبيعة النشطة التي تمارسها و هذا بدوره يتوقف على الضمانات و التسهيلات و الحوافز التي تقدمها المناطق**

خامسا : العوامل المتحكمة في نجاح المناطق الحرة :

إن نجاح المناطق الحرة في جلب و تشجيع الاستثمارات الأجنبية و تحقيق الأهداف المرجوة منها و نتائج إيجابية على اقتصاديات الدول النامية يرتبط بعدة عوامل أساسية أهمها:

- 1-القيام بدراسات الأولوية قبل إنشاء المناطق الحرة : منها
 - أ-معرفة فرص إقامة المناطق في الولايات المختلفة .
 - ب-دراسة الموارد الاقتصادية.
 - ج-دراسة الأسواق العالمية لمعرفة أهم فرص الاستثمار التي يمكن الترويج لها.
- 2-اختيار مواقع المناطق الحرة و التخطيط الجيد لها من حيث :
 - أ-خدمات الاتصالات.

- 2-2:المناطق الحرة ذات الموانئ الخاصة بما .
- 2-3:المناطق الحرة التي تقام داخل الوطن.
- 3-المناطق الحرة التي تشمل مدينة بأكملها .
- ب-من حيث طبيعة النشاط : و نميزها :
 - 1-المناطق الحرة الصناعية.
 - 2-المناطق الحرة التجارية .
 - 3-المناطق المشتركة (الصناعية والتجارية)

ملاحظة : هناك مناطق مشابهة للمناطق الحرة تشترك معها في بعض الخصائص مثل الأسواق الحرة الشركات الجنات الجبائية...النظم الجمركية الخاصة (نظام الإيداع ، نظام السماح المؤقت، النظام التصنيع في الدائرة الجمركية INBOND... .

الملاحظ أن معظم المناطق الحرة تنشأ في البلدان النامية، و هناك بعض المناطق مقامة في الدول المتقدمة كبريطانيا حيث المناطق الحرة المشتركة عرفت أول ظهور لها سنة 1977 عندما أقامت الحكومة البريطانية 13 منطقة في المناطق الراكدة اقتصاديا كما عرفت الولايات المتحدة الأمريكية⁽⁹⁾ مناطق التجارة الخارجية و تعرف على أنها مناطق محددة مغلقة مصورة تعتبر خارج نطاق الدوائر الجمركية و توجد بها أكثر من 50 منطقة من هذا النوع بالخصوص على الموانئ يرجع إنشاء هذه المناطق إلى سنة 1943 و لعل الدور الذي لعبته المناطق الحرة يتضح في موقف كل من مصنع فلوكس واجن لتجميع السيارات الذي اتخذ مصنع في ولاية أوهايو ، فكانت المناطق الحرة بمثابة مخرج لتدفق و جذب الاستثمارات و ذلك بشرط أن يقوم كلا المصنعين بتسديد الرسوم الجمركية على منتجاتهما النهائية في حالة إيجاد فرص عمل للعاطلين بالولايات المتحدة الأمريكية.

و بموجب قانون إنشاء مناطق الاستثمار الصادر سنة 1980 أنشأت الولايات المتحدة الأمريكية⁽¹⁰⁾ في فترة (81-84) أكثر من مائتي منطقة حرة قدم القانون حوافز و ضمانات مختلفة للاستثمارات التي تقام بالمناطق التي ينتشر بها مؤشرات التخلف و الركود و الفقر و يسيطر على هذه المناطق مزيج من الأنشطة التجارية و الصناعية .

رابعا : أهداف إنشاء المناطق الحرة :⁽¹¹⁾

- تهدف الدول المضيفة من إنشاء المناطق الحرة في أراضيها إلى تحقيق واحد أو أكثر من الأهداف التالية :
- 1-إنشاء المشروعات الإنتاجية الصناعية التي تكون الهدف الأساسي من إقامتها هو التصدير .
 - 2-زيادة حصيلة الدولة من العملات الأجنبية .

أخذت هذه الدراسة عدة عوامل ومعايير لاختيار أحسن موقع لاحتضان المنطقة الحرة الأولى وعلى ضوء هذه المعايير تم اختيار 16 ولاية ووقع الاختيار واعتماد منطقة بلارة بولاية جيجل كمنطقة تصدير صناعية حرة.

والجدول أدناه يوضح ذلك :

المعيار أ : الهياكل القاعدية للنقل و المرافق المتعلقة بها (المطار ، الميناء، الطرق البرية ، السكك الحديدية ...)

المعيار ب: نوعية و إمكانيات الخدمات العامة (الغاز، الوقود ، الكهرباء ، الماء، المواصلات ...).

المعيار ج : توفير اليد العاملة المؤهلة و المهارات المحلية .

المعيار د : الخدمات المتعلقة بالقطاع الثالث (المؤسسات البنكية و التأمين ، قطاع الصحة و السياحة، المؤسسات الإدارية ...)

وتم رسميا إنشائها بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 106/67 المؤرخ في 1997/04/05 المتضمن قيام المنطقة الحرة ببلاده بولاية جيجل .

سابعا : منطقة بلارة الموقع والمؤهلات :

تقع منطقة بلارة في دائرة المليية على الساحل حيث تبعد على مدينة جيجل ب 50 كم شرقا وتتوفر المنطقة على هياكل قاعدية هامة هذا ما جعلها تأخذ موقعا إستراتيجيا بالإضافة إلى قربها من :

-الطريقين الوطنيين 27 و43 الرابطين بين جيجل وسكيكدة .

-خط أنابيب الغاز الذي يصل بين ولايتي جيجل وسكيكدة .

تبعد عن مطار فرحات عباس ب 50 كم و 45 كم عن ميناء جنجن إضافة إلى هذا تبعد عن المركز الكهربائي ب 45 كم.

تتربع المنطقة على مساحة قدرها 523 منها 512 هكتار مهيأة أعدت خصيصا لإقامة مركب الحديد ومحاطة بالمنطقة بجدار علوه 205 متر وطوله 13000 متر.

وفي إطار الأشغال التي تتكفل بها الدولة من أجل التهيئة الكاملة للمنطقة والتي نص عليها المرسوم التشريعي رقم 320/24 المؤرخ في 1994/10/17 في مادته الرابعة التي جاء فيها ما يلي :

-ربط المنطقة بخطوط الطرق الرئيسية التي تربط الناحية بالتراب الوطني.

-إيصال المنطقة بمختلف شبكات التزويد بالكهرباء الغاز الماء الشروب الهاتف التلكس...

-إيصال المنطقة بشبكات لصرف مياه الأمطار وتطهير المياه المستعملة وطبقا لهذا المرسوم تم أيضا تهيئة المنطقة الحرة عن

ب-طرق ووسائل المواصلات.

ج-إيجاد البنية القاعدية.

د-ملاءمة الموقع بيئيا وتضاريسيا مع نوعية الأنشطة المقامة.

هـ-تحديد الحجم المناسب للمنطقة الحرة مع مراعاة التوسعات المستقبلية.

3-الاستقرار السياسي والاقتصادي وملائمة مناخ الاستثمار :

إن أبرز المشاكل المعيقة لجلب الاستثمارات في أي دولة هي وجود المنازعات والاضطرابات الداخلية وإضرابات العمال والتغيير السريع للحكومات والحروب والتغيير الدائم للسياسات الاقتصادية التي لها صلة بنشاط الاستثمار حيث يؤدي كل هذا إلى آثار سلبية على نشاط الاقتصادي العام للدولة وعدم جذب الاستثمارات الأجنبية وهروب رأس المال.

4-توفر اليد العاملة وانخفاض كلفتها.

5-ارتباط أهداف المشاريع المرخص لها بالأهداف العامة للدولة .

6-الكفاءة الإدارية لقيادة المنطقة الحرة : تهيئه الظروف لقيام المشروعات وتبسيط الإجراءات وتوفير الخدمات اللازمة وتسهيل تعامل المشروعات مع الجهات المختلفة.

7-المزايا والحوافز الممنوحة : ويمكن تقسيمها إلى قسمين :

أ-الحوافز المادية

ب-الحوافز المادية ومنها الحوافز الجمركية

2-الحوافز الضريبية

3-الحوافز الأخرى كعدم فرض قيود على التعامل بالنقد الأجنبي أو التحويلات المالية والأرباح.

سادسا : الإطار القانوني لإنشاء المناطق الحرة :

جاءت فكرة إقامة المناطق الحرة في الجزائر التي تبلورت فعليا في قانون الاستثمار رقم 12/93 المؤرخ في 1993/10/05 الذي خصص فصل الثاني بأكمله من الباب الثالث للمناطق الحرة وصدر المرسوم التنفيذي رقم 320/94 بتاريخ 1994/10/17 المتعلق بالمناطق الحرة لضبط الشروط العامة لإقامة وتسيير المناطق الحرة حيث أجاز التشريع إنشاء المناطق على التراب الوطني تتم فيها مختلف العمليات الاستيراد والتصدير والتخزين والتحويل وإعادة التصدير أي الأنشطة التجارية والخدماتية والصناعية وفق إجراءات مبسطة وبمحملات الأجنبية القوية القابلة للتحويل مسعرة من البنك الجزائر بشرط أن تكون أنشطة الشركات موجهة للتصدير مع السماح بتسويق جزء من السلع والخدمات داخل الوطن وفق القوانين إلى تحكم وتنظيم التجارة الخارجية.

بعد الدراسة المعدة من طرف الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية وهذا بطلب وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتاعها حيث

والمؤسسات المعنية بالاستثمار وكالة Apsi الضرائب , بنك الجزائر المركز الوطني للسجل التجاري , الجمارك , إدارة الأملاك العمومية والبلدية , البيئة الشغل وعن طريقه تمنح المزايا للمستثمرين.

2 - اللجنة الوطنية للمناطق الحرة : ترجع خلفية المنطقة للدولة وتضم اللجنة ممثلي 10 وزارات محددة في المادة 24 من نص المرسوم 94-320 وفي المجموع عدد أعضائها 21 عضوا .

الآثار المتوقعة في إنشاء المنطقة الحرة "بلارة" :

أولا : الآثار الإيجابية :

يمكن أن نلخص الانعكاسات الناتجة عن مشروع المنطقة الحرة بلارة في النقاط التالية:

1 - العمالة : يمكن أن تحدث مناصب عمل مباشرة عن طريق الشركات والمؤسسات المستثمرة داخل المنطقة وغير مباشر وذلك بفعل الروابط الخلفية مع الاقتصاد الوطني وتم تقدير مناصب شغل المباشر ب 28000 منصب عمل .

2 - زيادة العائد من النقد الأجنبي ومصدره الأجور المدفوعة إلى العمال إذ يستفيد العمال الجزائريين من نسبة لا تقل عن 10% من أجورهم بالعملة الأجنبية .

- قيمة الإيجار المباني والأراضي والكهرباء والغاز والاتصالات

- استيراد المواد الأولية والتجهيزات وكل ما تحتاج

المشاريع من الأسواق الوطنية والمحددة مسبقا ب 20%.

3 - إدماج إنتاج المؤسسات الوطنية بإنتاج مؤسسات لمنطقة.

4 - تطوير وتنمية الخدمات .

5 - المساهمة في تحسين وتطوير التكوين بالمراكز التكوين المهني والمراكز العلمية.

6 - تنمية المناطق المحاطة بالمنطقة وتحسين مردودية الطاقات المحلية.

7 - زيادة حصيللة الصادرات خارج نطاق المحروقات

ثانيا : الآثار السلبية :

ينجم عن إنشاء أي منطقة حرة في العالم بعض السلبيات ولانعكاسات وخاصة في بداية عملها ويمكن إنجازها في :

1 - الريح الضائع للخزينة العمومية من المداخيل الجبائية (إعفاء الاستثمارات من جميع الضرائب والرسوم والاقتطاعات فان الصبغة الجمركية و الجبائية والعوائد رأس المال الموزعة).

2 - عدم استقرار المؤسسات الأجنبية المستثمرة بسبب المزايا والحوافز المتوفرة في بلدان أحسن وفي ظل منافسة قوية.

طريق إنجاز عمارات للخدمات العمومية والتي تتمثل في الجمارك الأمن الوطني الصحة الحماية المدنية .

- تم ربط المنطقة بميناء جنجن وكذا بالمدينة بخط أنابيب لتجميع المياه الصالحة للشرب طوله 7 كم وتم حفر بئر كبير بطاقة قدرها 50 لتر/ثانية .

- ربط المنطقة الحرة بالمدينة عن طريق خط السكك الحديدية طوله 6 كم وكذا ربط المنطقة بشبكة هاتفية التي تحتوي على 200 خط هاتفي عن طريق المركز الهاتفي موصول بدوره بالشبكة الوطنية والدولية .

ونظرا لطبيعة المنطقة الحرة الصناعية الموجهة للتصدير فإن المشاريع المقامة داخل المنطقة ستتحج نحو الصناعات التصديرية لذا كان واجبا على الولاية ومؤسساتها المحلية توفير المواد الأولية والنصف المصنعة و مواد الطبيعية باعتبارها ضرورية لقيام النشاط الصناعي وسير عملية الإنتاج للمؤسسات الصناعية في المنطقة الحرة ومن بين هذه الموارد المتوفرة في الولاية نذكر منها :

1-صناعة النسيج والجلود .

2-صناعة الميكانيكية والزجاج والإلكترونية والمواد الصيدلانية.

3-صناعة مواد البناء واستغلال الموارد المنجمية.

4-صناعة التحويلية وتعليب المنتجات البحرية والفلاحية.

5-النشاطات التحويلية للمواد الغابية .

ثامنا : المنطقة الحرة (التسيير ، الأسباب ، الآثار) :

تسيير المنطقة الحرة :

يمنح امتياز استغلال المنطقة وتسيير ما من طرف شخص " المستغل " قد يكون شخصا معنويا عموميا أو خاصا يتم اختياره عن طريق مزايادة وطنية دولية مفتوحة أو محدودة تقوم بها وكالة ترقية الاستثمارات ومتابعتها ودعمها تتضمن دفتر شروط يعدد خصوصا حقوق المستغل ومهامه وواجباته والإتاوة التي يجب أن يدفعها لإدارة الأملاك العمومية .

أسباب إقامة المناطق الحرة في الجزائر :

هناك عدة دوافع يمكن أن نجملها في النقاط التالية :

(أ)دافع التضخم والبطالة.

(ب) دافع ترقية الصادرات وتوفير العملة الأجنبية

(ج) دافع نقل التكنولوجيا وجذب

الاستثمارات الوطنية والأجنبية.

الهيئات التي تشرف على المناطق الحرة :

1 - وكالة ترقية الاستثمارات ومتابعتها ودعمها حيث نجد الشباك الواحد المتكون من مختلف مكاتب ممثلي الهيئات

من خلال العرض السابق خلصنا إلى :
 -عدم وجود تعريف محدد للمناطق الحرة وإنما هناك قواعد متعارف عليها عالميا لما يمكن أن يسمى بالمنطقة الحرة.
 عالميا لما يمكن أن يسمى بالمنطقة الحرة.
 -هناك صور وأشكال للمناطق الحرة إلا أن الاتجاه الحالي هو إقامة مناطق التصدير الصناعية الحرة وخاصة في الدول النامية مع بروز مؤشرات لبروز مناطق حرة متخصصة في الخدمات .
 -يتوقف نجاح المنطقة الحرة في جذب الاستثمارات الأجنبية وتحقيق أهدافها الأخرى على توافر العوامل الحاكمة في نجاحها ابتداء من دراسة ملائمة الفكرة لظروف الدولة والتحضير لها ، مع عمل دراسة جدوى اقتصادية و تزويد المناطق الحرة بالبنية الأساسية وتطبيق نظام متكامل من الحوافز.
 -توفير وإيجاد جهاز إداري من تعطى له الصلاحيات الكاملة في تسيير المناطق الحرة.
 -إن المنطقة بلارة تساهم في تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية عند إدراجها في أولويات برنامج الإنعاش الاقتصادي .

3 - اختلاف الأجور والامتيازات بين العمال ومن نفس الكفاءات والمهارات يؤدي الى عدم استقرار العمال وكذا الاستغلال المنتشر داخل المناطق الحرة بسبب غياب قوانين العمل والنقابات يؤدي الى انعكاسات سلبية على العمالة .
 4 - التأثير على البيئة والمحيط حيث نصت المادة 13 من المرسوم التنفيذي رقم 320/94 المتعلق بالمناطق الحرة على أن توضع كميات الحطام والنفايات ولا سيما النسيجية والجلدية و اللدائنية و الزجاجية والآتية من مواد البناء حيز الاستهلاك بالتراب الجمركي الوطني وهذا ينجم عنه تلوث ويصبح التراب الوطني سلة للنفايات الناتجة عن مشاريع المنطقة الحرة .

العوامل المفسرة في عدم انطلاق أداء المنطقة الحرة في جذب الاستثمار:

يبدو أن هناك العديد من العوامل التي تقف وراء التعثر رغم أنها لديها المزايا والضمانات التنافسية بالمقارنة بباقي المناطق الحرة في العالم وأهم هذه العوامل :
 1 - يبدو أن الإعفاءات الضريبية والمزايا والضمانات الأخرى وحدها لا تكفي لجلب الاستثمار بل هناك جوانب أخرى تتعلق بمناخ الاستثمار بمكوناته المختلفة سواء البيئية أو السياسية أو المؤسسية أو المتعلقة بالسياسات الاقتصادية التي يجب دراستها والمفروض تحسين مناخ الاستثمار في مجموعة وليس من الجانب التشريعي فقط.
 - غياب تحليل الدوافع والمهددات الرئيسية للاستثمار الأجنبي بالدرجة المطلوبة فيجب التعرف على الاستراتيجية الفعالة التي تجعل المناطق الحرة جاذبة .
 - عدم إيجاد آلية للتحالف الاستراتيجي مع الشركات المتعددة الجنسيات العملاقة ذات الاستثمارات الضخمة وكذلك عدم تهيئة المنطقة لاستقبال الكيانات الاقتصادية الكبيرة .
 - عدم الترويج الكافي للاستثمار بالمنطقة الحرة وطنيا ودوليا وكذا عدم الاستفادة بالدرجة المقنعة عن تجارب المناطق الحرة الرائدة في العالم مثل منطقة الحرة بجبل علي " دبي " هونج كونج

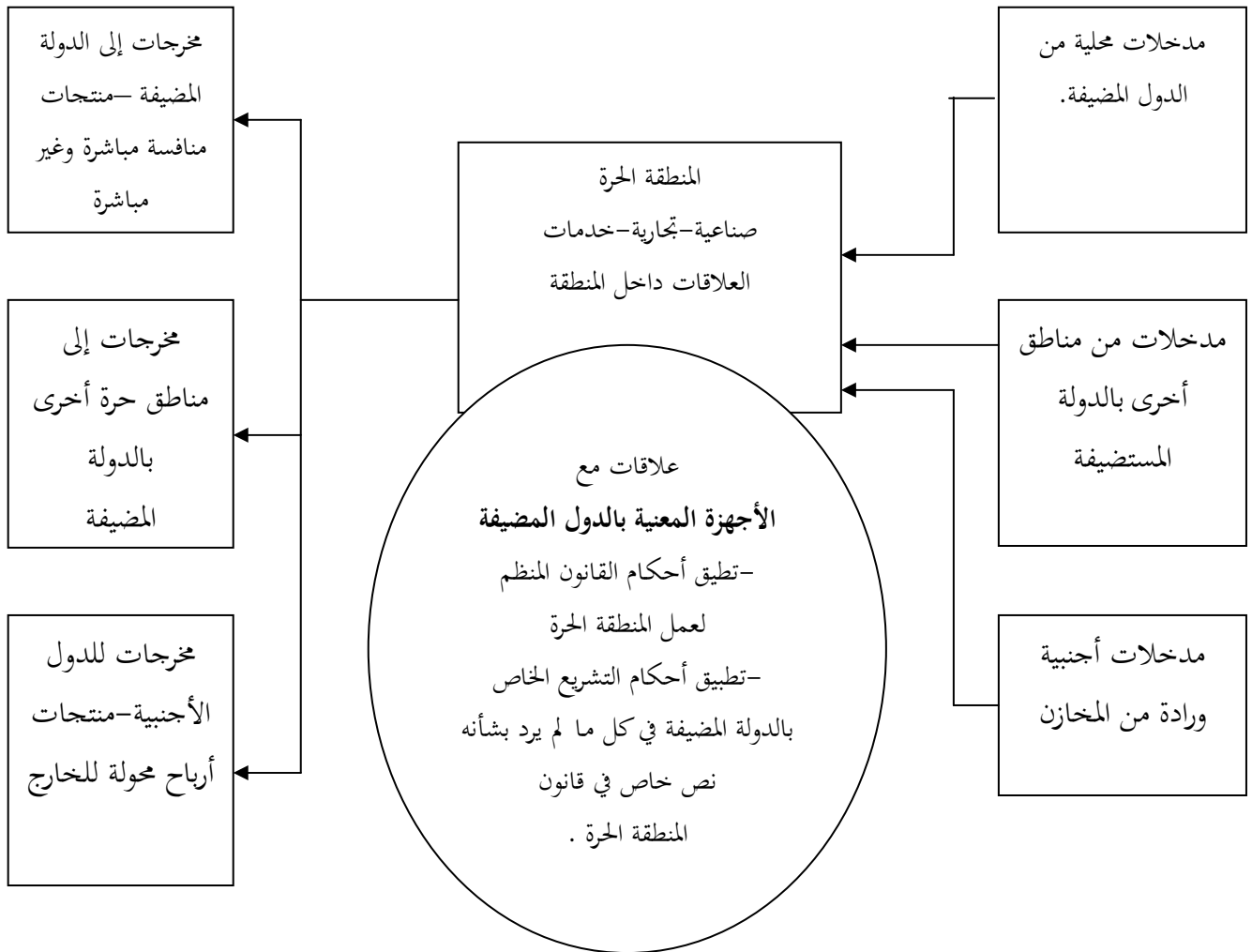
الخلاصة :

جدول رقم (1) : النتائج النهائية لترتيب الولايات المقترحة لاحتضان المنطقة الحرة

الترتيب	مجموع النقاط	المعايير المرتبطة بالتهيئة العمرانية	المعايير الاقتصادية					عدد النقاط الولايات
			المجموع	المعيار د	المعيار ج	المعيار ب	المعيار أ	
01	15842	2500	13342	1984	558	1800	9000	بجاية
02	15157	4000	11157	1226	281	1750	7900	جيجل
03	13772	2500	11272	2252	970	1700	6350	عنابة
04	13226	2500	10726	1117	659	1700	6450	تلمسان
05	13124		13124	4110	1164	1300	6550	وهران
06	10541	2500	8041	1237	304	1550	4950	مستغانم
07	7835		7835	1488	497	1200	4050	سكيكدة
08	7105	1000	6105	1175	530	1300	3180	الشلف
09	6724	1500	6724	1033	391	1650	3650	تبسة
10	6453	1000	5453	818	85	1200	3350	تمراست
11	5891	1000	4891	248	93	1200	3350	إلبيزي
12	9725	1500	3225	885	240	1700	400	الأغواط
13	4377	1500	8277	609	118	1550	600	سوق أهراس
14	3739		3739	918	371	1550	800	البويرة
15	2536		2536	631	255	1350	300	الطارف

المصدر: دراسة تقدم الولايات المؤهلة لاحتضان المنطقة الحرة الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية -ماي 1996، ص51.

الشكل (1) بيان المدخلات والمخرجات للمناطق الحرة



المصدر : مأخوذاً عن مصطفى محمد محمد المهدي من أثر المناطق الحرة على التنمية الاقتصادية في المناطق النامية

رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة طنطا 1981 ص 26.

المراجع والإحالات المعتمدة :

- 1-محمد صالح كمشكي :عوامل نجاح المناطق الصناعية الحرة (تجربة المنطقة الحرة بجبل علي) الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي مجلة التعاون ، العدد 43 سبتمبر 1996 ص 15 .
- 2-منور أوسريز :دراسة نظرية عن المناطق الحرة مع تجارب كل من كوريا الجنوبية ، هونغ كونغ ، سنغافورة ، مصر رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر نوفمبر 1995 ص ص 2 - 4 .
- 3-THOMAS KELLEHAR : HAND BOOK ON FREEZONES unido jully 1976 pl
- 4-سعيد أحمد منصر: الموانئ والمناطق الاقتصادية الحرة عدن ، الغرفة التجارية الصناعية مارس 1999 ص 2 .
- 5-شمسولة قهاني : دور مناطق التصدير الصناعية الحرة في تنمية الاستثمارات الصناعية أطروحة دكتوراه كلية التجارة جامعة الاسكندرية 1992 .
- 6-عبد الرحمن فريد : المناطق الحرة ، القاهرة : الشركة المصرية لفن الطباعة 1976 ص 17 .
- 7-اتحاد الغرف العربية الخليجية و آخرون: ندوة المناطق الحرة ودورها في تشجيع الاستثمار دبي سبتمبر 1988 ، ص 1 .
- 8-مصطفى محمد المهدي: أثر المناطق الحرة على التنمية الاقتصادية في البلدان النامية رسالة ماجستير كلية التجارة جامعة طنطا 1981 ، ص 26 .
- 9-فاتن ابراهيم أحمد مزروع : دراسة تقويمية لأثر المدنية الحرة على العملية التعليمية بمدينة بورسعيد أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التجارة جامعة قناة السويس 1990 ، ص 7 .
- 10-CAMPOS .RF BANILLAF : « BOOTSTRAPS AND ENTRE PRISE ZONES THE UNOERSIDE OF LATE CAPITALISM IN PURTORICE AND THE UNITED STATES » REVIEW .VOL 5 : n (SPRING .1982) PP578-585
- 11-منور أوسريز : المرجع السابق ص ص 126 – 134 .